SAICM/ICCM.2/13

Distr.: General
18 February 2009

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثانية
جنيف، ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ

تقرير بشأن العقبات أمام مساهمات الجهات المانحة لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - تم الاقتراح في المناقشات غير الرسمية بشأن الإعداد للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية التي عقدت في روما في يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بأن تقوم الأمانة بإعداد تقرير عن العقبات التي يمكن أن تمنع الجهات المانحة، بما في ذلك الصناعة، من المساهمة بموارد لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للموارد الكيميائية.(١) وتم التأكيد على أن يتضمن التقرير الحلول الممكنة لأي عقبات تحدد حتى لا تستخدم كعذر لعدم القيام بأي عمل. وتمشياً مع الطلب المقدم خلال المناقشات غير الرسمية، تناقش هذه المذكرة العقبات أمام تمويل الجهات المانحة لتنفيذ النهج الاستراتيجي والحلول المحتملة لها في إطار فئات مختلفة من المساهمات: التمويل متعدد الأطراف والتمويل الثنائي والتمويل الخاص.

---

* SAICM/ICCM.2/1.

(١) تقرير المناقشات غير الرسمية بشأن الإعداد للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (SAICM/InfDisc/8)، الفقرة ٣٩.

250309 K0950739

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

٢ - يقوم الاستعراض الشامل للعقبات المحتملة والحلول لها على أساس، من بين جملة أمور، الفهم بأن بينما الموارد هي لدعم أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي، من ناحية المبدأ، فهي متاحة في جميع القطاعات المواضيعية المختلفة، إلا أنها لا يمكن الحصول عليها أو توزيعها من أجل الأعمال بشأن إدارة المواد الكيميائية. فمثلاً، توحي الدلائل السردية بأن موارد قليلة نسبياً يجرى تحريرها أو سحبها من التمويل المتاح من خلال برامج التعاون للمساعدة الإنمائية.

٣ - وتلاحظ الأمانة أيضاً وجود نقص في المعلومات بشأن الأنشطة المضطلع بها في تنفيذ النهج الاستراتيجي من قبل جميع الأطراف الفاعلة، وليس فقط الحكومات. وقد يؤدي الافتقار إلى المعلومات بشأن مساهمات الجهات المانحة المقدمة، سواء العينية أو المالية، إلى عقبات في سبيل تقديم تعهدات بموارد إضافية نتيجة لعدم التوازن الذي تم إدراكه في تقاسم العبء الشامل. ومن الممكن أن يكون الفهم الشامل للجهود المضطلع بها من قبل جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الصناعة، مفيداً في دعم الإحساس بالمسؤولية المشتركة والالتزام الذي تم الإفصاح عنه.

ثانياً - نظرة شاملة على العقبات المحتملة

ألف - التمويل متعدد الأطراف

٤ - يفتقر النهج الاستراتيجي إلى آلية مالية مخصصة تقدم نقطة دخول واضحة ويمكن الوصول إليها لتمويل الجهات المانحة لأنشطة النهج الاستراتيجي تتعدى أنشطة التمكين التي تغطيها بناء على برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستئماني. ويطلب من الجهات المانحة التي تود تقديم مساهمات مالية بغرض دعم تنفيذ النهج الاستراتيجي الرجوع إلى هياكل التمويل متعددة الأطراف وتحديد الآليات ذات العلاقة. ومع ذلك، لا تحتوي ولايات واختصاصات آليات التمويل الحالية نطاقاً واسعاً لأنشطة النهج الاستراتيجي ومتطلبات التمويل الخاصة. وبالأحرى، توفر فرص تمويل في مجالات محددة ومن ثم تقدم نقاط دخول محدودة لتمويل مخصص لإدارة المواد الكيميائية التي تتمشى مع الطابع الشامل والتعميمي للنهج الاستراتيجي. وقد تشكل خاصية متطلبات تمويلها (التي تتمشى مع خاصية الأنشطة التي تقع تحت ولاياتها الخاصة) عقبات أمام الجهات المانحة التي ترغب في مواصلة سياسة شاملة تتمشى مع نطاق النهج الاستراتيجي، كما نص على ذلك في القسم الثاني هنا الذي يشمل "الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والعمالة للسلامة الكيميائية".[٢] وقد يكون من الصعب على الجهات المانحة بصورة خاصة تقديم مبررات في مواجهة الجماعات المحلية المعنية بتخصيص موارد مالية ملتزم بها للمساعدة الإنمائية وقطاعات أخرى لأنشطة تقع تحت آليات التمويل التي يجرى تناولها أساساً من قبل إدارات البيئة. ويمكن أن توفر أيضاً رؤية أقل للمساهمات المقدمة بغرض عرض التزام له طابع شامل للنهج الاستراتيجي.

---

(٢) استراتيجية السياسة الشاملة، الواردة في المرفق الثاني من تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بشأن أعماله في الدورة الأولى (دبي، ٤ - ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦)، SAICM/ICCM.1/7، الفقرة ٢ الفقرة الفرعية (أ).

٥ - باعتباره إحدى الآليات المالية القليلة ذات النطاق الكبير (المحتمل) للمساعدة في تنفيذ النهج الاستراتيجي، يمكن أن يوفر مرفق البيئة العالمية مصدراً لتمويل أنشطة النهج الاستراتيجي ومن ثم قناة ممكنة للتمويل للجهات المانحة. وبالرغم من تطور عام ٢٠٠٧ للاستراتيجية الشاملة لتشجيع استخدام أكبر لمجالات تركيز مرفق البيئة العالمية الحالية ذات العلاقة، مثل تدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة والمياه الدولية، تظل هذه المنافذ، مع ذلك، تقتصر على مسائل وموضوعات محددة ولا توفر الفرصة لدعم الطابع الشامل للنهج الاستراتيجي. وبناء على ذلك، حثت بعض الأطراف الفاعلة على إنشاء مجالات تركيز محددة "لإدارة المواد الكيميائية" في نطاق مرفق البيئة العالمية بغرض دعم أعمال المواد الكيميائية على نحو أوسع. وحتى في حالة إنشاء مجالات تركيز، تظل هناك بعض المحدودية في استخدام موارد مرفق البيئة العالمية إلى المدى الكامل لأنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي نظراً لأن تمويل مرفق البيئة العالمية يقتصر على أنشطة تحقق فوائد بيئية عالمية ويمكن أن تغطي فقط "التكاليف الإضافية".[٣] وتلاحظ الأمانة أيضاً النقد الصادر عن البعض بأن استخدام مرفق البيئة العالمية وعمليات الموافقة على المشروعات بطيئة جداً وصعبة. وتنطبق مجادلات مماثلة على الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، الذي يشكل آلية مالية مخصصة للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.[٤] وتوحي ولايته على نحو أكثر وجود نطاق أقل للدعم المالي لأعمال إدارة المواد الكيميائية بشكل أوسع من خلال الصندوق. ومع ذلك، تلاحظ الأمانة أن المعلومات المحدودة فقط قد تم إتاحتها المتعلقة باحتمال أن يدعم الصندوق تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٦ - وعلى العكس، لا توفر الآليات الإنمائية متعددة الأطراف الحالية نقاط دخول مخصصة لدعم المساعدة في إدارة المواد الكيميائية (بطريقة غير مباشرة من خلال منافذ التنمية المستدامة). ويوحي منطق النهج الاستراتيجي، كما أشير إليه أعلاه، أن المساعدة الإنمائية المقدمة، مثلاً، إلى وزارات الصحة كجزء من بناء القدرات يمكن وينبغي أن تشمل العمل الوقائي بشأن إدارة المواد الكيميائية. ومع ذلك، هناك مفهوم مخل داخل الجهات المانحة والمتلقية بأن إدارة المواد الكيميائية هي في الأساس مسألة بيئية بدلاً من مسألة ترتبط بالتنمية المستدامة، وتوفر الأخيرة نقطة دخول إلى المساعدة الإنمائية.[٥] وبالمثل، تتجه المؤسسات الحكومية الدولية التي تتناول مسائل الصحة إلى التركيز أساساً على الجوانب العلاجية لإدارة المواد الكيميائية (مثلاً، عند حدوث تلوث) وليس على الأبعاد الوقائية. وتلاحظ الأمانة أيضاً أنه خلال التطور النهائي للنهج الاستراتيجي في الدورة الأولى للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، اعتبر بعض المشاركين أن مؤسسات مثل البنك الدولي لا ينبغي الإشارة إليها في النهج الاستراتيجي حيث أعمال إدارة المواد الكيميائية تم إدراكها على أنها خارج

(٣) صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته، المادة ٣.

(٤) أنظر المادة ١٠ من تعديل لندن، كما وافق عليه الاجتماع الثاني للأطراف (لندن، ٢٧ - ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠) في بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧.

(٥) تلاحظ الأمانة أن تحديات مماثلة تم تحديدها في سياق الآلية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر. أنظر الدراسة بشأن الخيارات الممكنة للآليات المالية الدائمة والمستدامة الواردة في مذكرة الأمانة إلى الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة متداولة في التجارة الدولية (روما، ٢٧ - ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) UNEP/FAO/RC/COP.2/10، الفقرة ١٧٥.

نطاق ولاية البنك الرئيسية للحد من الفقر. وكان البنك الدولي هو المؤسسة الوحيدة من تسعة منظمات مشاركة ومراقبة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الذي لم يتضمن في لجنة تنفيذ الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة. ومع ذلك، يواصل البنك بأن يكون لاعباً مهماً في أعمال إدارة المواد الكيميائية بقدرة كبيرة على جمع الأموال أكثر من منظمات حكومية دولية تعمل مباشرة في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٧ - وفضلاً عن ذلك، ينظر إلى طابع النهج الاستراتيجي باعتباره إطار سياسة استراتيجية وليس آلية قانونية ملزمة على أنه عقبة أمام حشد الموارد في بلدان الجهات المانحة. ويبدو الافتقار إلى الإلزام الذي يميز النهج الاستراتيجي عن الصكوك القانونية متعددة الأطراف يشكل حواجز إضافية في حشد الموارد محلياً حيث مبررات مخصصات الميزانية أسهل عند تقديمها في مواجهة التزامات ملزمة مقدمة بمقتضى القانون الدولي.

٨ - وبالمثل، تتنافس الموارد المطلوبة لتنفيذ الأنشطة بناء على النهج الاستراتيجي مع مجموعة الأولويات لعمليات تخصيص الميزانية. وبالرغم من أن الالتزامات المقدمة في الدورة الأولى للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية والتي انعكست في وثائق النهج الاستراتيجي، فإن أهداف النهج الاستراتيجي لم يتم الاعتراف بها بالكامل محلياً كعنصر مهم للتمويل متعدد الأطراف بناء على أُطر المساعدة الإنمائية ذات العلاقة.

٩ - ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الأهمية المرتبطة بها هي نتيجة أيضاً للطلب القليل من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وبالرغم من أهميتها كمسألة تنمية مستدامة شاملة (تؤثر على الصحة وسلامة العمال ونوعية المياه والأمن الغذائي، من بين أشياء أخرى)، نادراً ما تتضمن إدارة المواد الكيميائية في قائمة الأولويات التي تضعها البلدان النامية في مشاوراتها مع وكالات المعونة الثنائية ومتعددة الأطراف. إن الافتقار إلى الأولوية التي تحظى بها إدارة المواد الكيميائية من قبل المتلقين للمعونة عند تقييم الاحتياجات ووضع البرامج مع الوكالات متعددة الأطراف قد تتسبب فيها المسائل المؤسسية والقدرات. وقد لا يتم الاعتراف بحاجات المسؤولين عن إدارة المواد الكيميائية في البلدان النامية في الميزانيات الوطنية ووضع تخطيط التعاون في مقابل الوزارات، التي تتلقى أولوية فائقة. فمثلاً، تجد وزارات البيئة من الصعب المنافسة مع طلبات الميزانية من أجل الدفاع والتعليم والصحة. بينما الأخيرة، من الناحية النظرية، ينبغي الاعتراف بها في التخطيط الوطني، ويتجه التأكيد، كما ورد أعلاه، على البرامج العلاجية بدلاً من الوقائية التي يمكن أن تتناول المشاكل الرئيسية للتلوث الكيميائي الذي يؤثر، مثلاً، على صحة الأم والطفل. وفضلاً عن ذلك، قد تفتقر بعض البلدان إلى القدرة لضمان أن تحظى إدارة المواد الكيميائية باهتمام كاف عند تقييم الاحتياجات وتقديم طلبات من أجل التمويل بناء على الآليات الحالية. وتلاحظ الأمانة أن النهج الاستراتيجي نفسه يتناول هذه التحديات ويوفر إطار سياسة متفق عليه على المستوى الدولي لعلاجها.(٦) فمثلاً، المسار العام للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في التخطيط الوطني وبالتالي

(٦) أنظر إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الفقرات ١ و٩ و٢٦ و٢٧؛ استراتيجية السياسة الشاملة، الفقرتان ١٧، الفقرة الفرعية (و) '١' و١٩ الفقرة الفرعية (ج)؛ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد

الإعلام عن أولويات المساعدة الإنمائية هي إحدى الأولويات الاستراتيجية الثلاث لبرنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي.(٧) إن عدداً من المشروعات التي يدعمها الصندوق الاستئماني للبرنامج ويجري تيسيرها من خلال الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتناول المسألة الرئيسية هذه.

١٠ - وأخيراً، تلاحظ الأمانة أن بعض الجهات المانحة قد ترى درجة من الصعوبة في تقديم المنح في غياب تقاسم متساوي لحمل التمويل بين جميع الجهات المانحة ذات العلاقة. وبينما قاعدة الجهات المانحة عريضة، كما تبينها قائمة الجهات المانحة المساهمة في الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، يقدم عدد صغير من الجهات المانحة الجزء الأكبر من الأموال ويقومون بذلك على نحو غير متجانس، نسبياً للناتج الإجمالي المحلي.

باء - التمويل الثنائي

١١ - تماثل العقبات والحواجز أمام تخصيص الموارد لأعمال إدارة المواد الكيميائية من خلال التمويل الثنائي الكثير من المشار إليها فيما يتعلق بالتمويل متعدد الأطراف. وبصورة خاصة، هناك افتقار للأولوية المرتبطة بإدارة المواد الكيميائية في نطاق عمليات تخصيص الموارد المحلية الواسعة التي تقوم على خدمة الأولويات الأخرى دون استكشاف واستغلال التآزرات المحتملة (مثل، التنمية والصحة). وعلى العكس، تحظى مسائل إدارة المواد الكيميائية، باعتبارها كذلك، أهمية محدودة نسبياً في إطار العمليات المضطلع بها لتقييم الاحتياجات المحلية وصياغة أولويات تعلن عن طلبات مساعدة من الجهات المانحة.

جيم - التمويل الخاص

١٢ - يحتوي النهج الاستراتيجي على مراجع عديدة تشجع على التمويل من قبل الأطراف الفاعلة من غير الحكومات. فمثلاً، لقد تعهدت الحكومات في إعلان دبي بشأن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية المشاركة في المؤتمر "بمواصلة حشد التمويل الوطني والدولي من مصادر عامة وخاصة لدورة حياة إدارة المواد الكيميائية". وفضلاً عن ذلك، دعا النهج الاستراتيجي "الصناعة إلى توفير الموارد، بما في ذلك مساعدات عينية، لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي ومواصلة مبادراته والبناء عليها بمسؤولية اجتماعية وبيئية جيدة".(٨) وتم تقديم مرجع إضافي أيضاً إلى الأموال غير الحكومية في سياق برنامج البداية السريعة(٩)، بالإضافة إلى ترتيبات تمويل للأمانة.(١٠)

الكيميائية: الأولويات الاستراتيجية والترتيبات المؤسسية لبرنامج البداية السريعة، التذييل الأول بالقرار ٤/١ المعتمد من قبل المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى، الفقرة ٣ الفقرة الفرعية (ج).

(٧) النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: الأولويات الاستراتيجية والترتيبات المؤسسية لبرنامج البداية السريعة، التذييل الأول بالقرار ٤/١ المعتمد من قبل المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى، الفقرة ٣ الفقرة الفرعية (ج).

(٨) استراتيجية السياسة الشاملة، الفقرة ١٩ الفقرة الفرعية (ب) '٣'.

(٩) النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: الأولويات الاستراتيجية والترتيبات المؤسسية لبرنامج البداية السريعة، التذييل الأول بالقرار ٤/١ المعتمد من قبل المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى،

١٣ - ومع ذلك، وعملياً، كانت المساهمات المعلنة من المصادر الخاصة محدودة. وبينما أعلنت الأطراف الفاعلة الخاصة مساهمات عينية من خلال برنامج البداية السريعة،[١١] تلاحظ الأمانة أن التمويل الخاص المحدد لتنفيذ النهج الاستراتيجي ما زال في انتظار وصوله. ويتناقض غياب تمويل مخصص للنهج الاستراتيجي مع دورة رأس المال الكبيرة الشاملة لصناعة المواد الكيميائية على نطاق العالم. ومع ذلك، فإن غياب التمويل الخاص يمكن أن ينتج عن الافتقار إلى المعلومات المتاحة عن الأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص في مجالات ذات علاقة بتنفيذ النهج الاستراتيجي. فمثلاً، قد تقوم الكثير من الشركات بالاستثمار بشكل كبير في برامج السلامة الكيميائية لعمالها وزبائنها ولكن هناك قليل من المعلومات متاحة عن ذلك. وفضلاً عن ذلك، قد يوجد افتقار للوعي يتعلق بالنهج الاستراتيجي خارج الدائرة المحدودة للمتحاورين والأطراف الفاعلة المهتمة، وأساساً على مستوى روابط الصناعة العالمية، التي عملت على وضع النهج الاستراتيجي.

١٤ - مع افتراض أن الموارد الإضافية متاحة لدى الصناعة، يمكن تحديد عقبات عديدة فيما يتعلق بالمساهمات المخصصة لتنفيذ النهج الاستراتيجي بغض النظر عن الافتقار إلى الوعي. أولاً، تخضع الصناعة لنظم الضرائب المحلية ونظم المساهمة التي تساعد مقاومة الأطراف الفاعلة لتقديم مساهمات إضافية على المستوى الدولي. وفضلاً عن ذلك، وقد لا يجري إدراك تمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي كدعم مباشر أو غير مباشر للعوائد الاقتصادية، مثلاً من خلال تسويق المبادرات والاقتصاد في الإنتاج. ويمكن النظر إلى توفير الدعم المالي إلى أنشطة النهج الاستراتيجي من خلال قنوات مثل الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة على أنه يقدم رقابة أقل ونطاق للتأثير نتيجة لاشتراك أطراف فاعلة مختلفة. ولهذا، قد تفضل الصناعة الدعم المباشر لمشروعات محددة ذات نتائج ملموسة حيث تحصل على اعتراف أوضح.

ثالثاً - الحلول الممكنة

ألف - التمويل متعدد الأطراف

١٥ - يبدو أن هناك مجال كبير لتحسين تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية عامة في نطاقات المساعدة الإنمائية ووضعها في مكان أعلى في جدول أعمال التنمية الشامل للمستفيدين والجهات المانحة. وقد يرغب المؤتمر في إعادة تأكيد التزامه الذي تم الإعراب عنه في دورته الأولى في هذا الصدد. ويمكن أن يتبع هذا الالتزام بأنشطة إضافية لزيادة الوعي وبناء

الفقرة ٥ ("ينبغي أن يساعد البرنامج على تحديد الأنشطة وتمهيد الطريق الذي عن طريقه يمكن للقطاع الخاص مساعدته، بما في ذلك الصناعة والمنظمات غير الحكومية الأخرى [...]، وفضلاً عن ذلك، يدعو البرنامج [...] إلى التعاون الخاص").

(١٠) استراتيجية السياسة الشاملة، الفقرة ١٩، الفقرة الفرعية (و) '٣'.

(١١) أنظر المرفق باء من مذكرة الأمانة بشأن مساهمة الصناعة في تنفيذ النهج الاستراتيجي، التي أعدت للاجتماع الثاني للجهات المانحة للنهج الاستراتيجي الذي عقد في باريس، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ والمتاح على http://www.saicm.org.

القدرات. وتلاحظ الأمانة أن برنامج البداية السريعة مصمم لمساعدة تحديد وتمهيد الطريق للأنشطة التي يمكن مساعدتها من خلال التعاون متعدد الأطراف، من بين أشياء أخرى.(١٢)

١٦ - وفضلاً عن ذلك، يمكن تعزيز الحصول على تمويل متعدد الأطراف من خلال مزيد من الترويج لفهم الطابع الشامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويشمل هذا زيادة الوعي فيما بين الأطراف الفاعلة في قطاعي الصحة والتنمية فيما يتعلق بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل الصحة العامة والوقاية، مع التنمية المستدامة.(١٣)

١٧ - بالإضافة إلى تنفيذ التدابير المتصورة في النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بالمعوقات الواردة أعلاه، يمكن أن يوفر إنشاء آلية تمويل مستدامة، سواء قائمة على أساس الترتيبات الحالية أو خارجها، زخماً إضافياً لتقدمها للجهات المانحة ولطلب المتلقين لتمويل مخصص لأنشطة إدارة المواد الكيميائية. وتتراوح الحلول المحددة التي يرغب المؤتمر في النظر فيها ما بين توسيع الآليات الحالية، مثل مرفق البيئة العالمية أو الصندوق متعدد الأطراف، و إنشاء آليات جديدة.(١٤)

١٨ - ومع ذلك، فإن وجود آلية في حد ذاتها لن يحقق موارد إضافية، ولهذا تحتاج إلى أن يصاحبها التزام بالمساهمة بموارد مالية. إن تقاسم عبء الجهات المانحة بين جميع الأطراف الفاعلة للنهج الاستراتيجي سييسر دعم هذا الالتزام.

١٩ - في غياب آلية مالية طويلة الأجل مخصصة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، يبدو أن هناك العديد من الحلول الفورية ذات جدوى لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. أولاً، يمكن الاستخدام إلى حد كبير إطار برنامج البداية السريعة عن طريق الاستفادة من التمويل المحتمل لهذا البرنامج كمصاحب لمشروعات أكبر حيث يجري البحث عن تمويل من مرفق البيئة العالمية وتمويل آخر. إن استخدام برنامج البداية السريعة بهذا المعني سيساهم نحو الإفراج عن الموارد المتاحة من خلال حل متطلبات التمويل المشترك الذي قد يجد مقدمو الطلبات من الصعب الامتثال إليه. وبالمثل، يمكن استكشاف ما إذا كانت الآليات الحالية توفر نطاقاً لأنشطة التمويل التي تساهم في تنفيذ النهج الاستراتيجي - مثلاً، ما إذا كان يمكن لبعض أعمال إدارة المواد الكيميائية الواسعة أن ترتبط بمشروعات الأوزون للصندوق متعدد الأطراف. وبالمثل، يمكن تشجيع اشتراك هياكل التمويل متعددة الأطراف ذات الولايات العريضة، مثل البنك الدولي، في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعديل إجراءات التمويل وتقديم الطلبات الحالية بغرض أن تكون أكثر

(١٢) أنظر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: الأولويات الاستراتيجية والترتيبات المؤسسية لبرنامج البداية السريعة، التذييل الأول بالقرار ٤/١ المعتمد من قبل المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى، الفقرة ٢.

(١٣) من أجل مناقشة الصلات بين المساعدة الإنمائية الرسمية والصحة وإدارة المواد الكيميائية، أنظر ورقة المعلومات التي أعدتها أمانة النهج الاستراتيجي للدورة الثانية للجهات المانحة المعقودة في باريس، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وهي متاحة على http://www.saicm.org.

(١٤) أنظر مذكرة الأمانة بشأن التمويل طويل الأجل لتنفيذ النهج الاستراتيجي التي أعدت للدورة الثانية للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية (جنيف، ١١ — ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩)، الوثيقة SAICM/ICCM.2/12.

مرونة حتى تتمكن أهداف إدارة المواد الكيميائية الواسعة من أن تقع في نطاق الأنشطة المؤهلة للتمويل. وأخيراً، يمكن تبسيط إجراءات تقديم الطلبات وتوفير مزيد من المساعدة لتعزيز الحصول عليها.

باء – التمويل الثنائي

٢٠ – ومثل الحلول المحددة فيما يتعلق بالتمويل متعدد الأطراف، فإن وضع إدارة المواد الكيميائية على جدول أعمال التنمية للبلدان المتلقية والجهات المانحة سيكون مفتاح ضمان أن أنشطة إدارة المواد الكيميائية تمول بما فيه الكفاية. إن برنامج البداية السريعة، من بين أمور أخرى، مصمم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشكل عام في الاستراتيجيات الوطنية وبالتالي يبلغ عن أولويات تعاون المساعدة الإنمائية وتقدم المساعدة في تحديد الأنشطة التي يمكن تقديم مساعدة لها من خلال التعاون الثنائي.[١٥] وبناء على الدروس المستفادة حتى الآن وبغرض ضمان الاستمرار، قد يرغب المؤتمر في النظر في تمديد والتوسع في ولايته إلى ما بعد الحد الزمني البالغ سبع سنوات.

٢١ – يمكن تعزيز الحصول على تمويل متعدد الأطراف من خلال مزيد من الترويج لفهم الطابع الشامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. فمثلاً، يمكن للأنشطة الإضافية لبناء القدرات وزيادة الوعي أن تدعم بفاعلية الوسائل من أجل هذه الغاية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير لتوليد مزيد من الحوافز لإدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بين الأهداف الإنمائية في ورقات التنمية المستدامة للحكومات الوطنية والمساعدة القطرية واستراتيجيات الحد من الفقر. فمثلاً، يمكن تحديد التكاليف التي يتكبدها بلد نام إذا لم يعتمد وينفذ ممارسات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية مثل تكاليف التنظيف البيئي والتكاليف الطبية وخسارة إنتاجية العمال.[١٦]

جيم – التمويل الخاص

٢٢ – وفيما يتعلق بالتمويل الخاص، من الضروري الحصول على فهم شامل للمساهمات المقدمة من الأطراف الفاعلة غير الحكومية، مثل الصناعة والمؤسسات الخاصة، نحو تنفيذ أنشطة النهج الاستراتيجي. وعلى أساس هذا الفهم، يمكن استكشاف مجالات مساهمات إضافية على نحو مشترك من قبل جميع الأطراف الفاعلة للنهج الاستراتيجي.

٢٣ – وفيما يتعلق بالصناعة، من الضروري وجود مناهج إبتكارية لتلبية الوعود المحددة للصناعة المشاركة، مثل اعتبارات فعالية التكلفة والتجديد، واستكشاف مستوى البناء للمسؤولية الاجتماعية واعتراف الجمهور بها. وهناك حاجة لحوافز إضافية للصناعة للمساهمة من خلال آليات دولية

---

(١٥) أنظر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: الأولويات الاستراتيجية والترتيبات المؤسسية لبرنامج البداية السريعة، التذييل الأول بالقرار ٤/١ المعتمد من قبل المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى، الفقرتان ٢ و٣ الفقرة الفرعية (ج).

(١٦) أنظر الدراسة بشأن الخيارات الممكنة لآليات مالية دائمة ومستدامة الواردة في مذكرة الأمانة للاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام (جنيف، ٩ – ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، UNEP/FAO/RC/COP.3/13 الفقرة ١٠٨.

لأهداف النهج الاستراتيجي، بدلاً من الثنائية. ويمكن أيضاً استكشاف توفير الاعتراف والفرص لبيان المسؤولية. ولا ينبغي النظر إلى المساعدة في تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي على أنها طبقة أخرى للبيروقراطية متعددة الأطراف، ولكن كوسيلة لبيان الالتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وبالمثل، ينبغي دعم الصلات بين النهج الاستراتيجي والكيانات الحالية للترويج للتعاون العام والخاص ومسؤولية الشركات. فمثلاً، يمكن أن يوفر التعاون والعمل مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة فرصة للتغلب على بعض المعوقات التي تم تحديدها.[١٧] وفضلاً عن ذلك، ينبغي المزيد من دراسة تكاليف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وحسابها بغرض تقييم فوائد الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على أساس الربح والإنتاج طويل الأجل. وأخيراً، تلاحظ الأمانة أن المشاركة المعززة للصناعة ستمكن من فهم أفضل للاحتياجات ومن ثم الحلول الممكنة التي تزيد اشتراك الصناعة.

دال – قيام الأمانة بجمع الأموال

٢٤ – تلاحظ الأمانة في هذا الصد أن باستطاعتها الاضطلاع بجهود إضافية للعمل نحو توسع وتنوع قاعدة الجهات المانحة للنهج الاستراتيجي في فترة ما بين الدورات. وعلى أساس توافر موظفين إضافيين في الأمانة، يمكن لهذه الجهود أن تركز على البحث عن مصادر جديدة مثل المؤسسات والصناعة ومصارف التنمية الإقليمية وحكومات الاقتصادات الصناعية الجديدة وحكومات البلدان المتقدمة التي ظلت حتى الآن غائبة عن قائمة الجهات المانحة، بالإضافة إلى تشجيع الجهات المانحة الحالية على المساهمة بشكل أكثر بالنسبة لقدرتها. ويتطلب هذا جهود جمع أموال مستدامة وجديدة ومستهدفة بعناية ومباشرة أكثر.

---

(١٧) لمزيد من المعلومات بشأن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة أنظر: http://www.unglobalcompact.org/IssuesLEnvironment/index.html.